

يحظر نشره قبل: 7 ديسمبر/كانون الأول 2007، الساعة 00:01 بتوقيت غرينيتش

## روسيا الاتحادية: محاكمة عادلة لخودوروكوفسكي وليبيديف

مع اقتراب موعد المحاكمة الثانية لرئيس شركة "يوكوس" النفطية، ميخائيل خودوروكوفسكي، وشريكه بلاتون ليبيديف، تحت مظلة العفو الدولية مكتب النائب العام على ضمان حقهما في محاكمة عادلة طبقاً للقانون والمعايير الدوليين.

فقد وُجد ميخائيل خودوروكوفسكي وبلاتون ليبيديف في مايو/أيار 2005 مذنبين بجميع التهم الموجهة إليهما، بما في ذلك التهرب من الضرائب والاحتيال، وحكم عليهما بالسجن تسع سنوات. وشابت التحقيق والمحاكمة انتهاكات للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولدى استئنافهما الحكم، خُفض الحكم إلى السجن ثماني سنوات. ووجهت إلى الرجلين في فبراير/شباط 2007 تهم جديدة عن تورط مزعوم في غسيل الأموال والاختلاس. ويخشى محامو الرجلين أن تُعقد المحاكمة الثانية في تشيتا، وهي بلدة نائية في سيبيريا، حيث يقضي الرجلان مدة سجنهما الحالية.

وتعليقاً على ذلك، قال نيكولا داكويرث، مدير برنامج أوروبا وآسيا الوسطى في منظمة العفو الدولية، إنه "تمة مؤشرات خطيرة على أن السلطات الروسية تعترض في هذه القضية، كما في القضية السابقة، حرمان ميخائيل خودوروكوفسكي وبلاتون ليبيديف من حقهما في محاكمة عادلة".

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن قرار إجراء التحقيق الأولي بشأن التهم الجديدة في تشيتا يضع العراقيل أمام حق الرجلين في الحصول على الوقت والتسهيلات الكافيين لإعداد دفاعهما. فهذا القرار يعني أنه على فريق المحامين المدافعين عنهما السفر بين موسكو وتشيتا. حيث أن موكلَيْهم وملفات القضية - البالغ عددها 127 مجلداً - في تشيتا، ومع ذلك فإن قسماً كبيراً من عمل فريق المحامين ينبغي أن يتم في موسكو.

وكانت محكمة في موسكو قد قضت في مارس/آذار 2007 بأن قرار مكتب الادعاء العام بتسمية تشيتا كمكان للتحقيق الأولي أمر غير قانوني، ولكن على الرغم من تصديق محكمة الاستئناف على هذا الحكم، فإنه لم يجر التقييد بقرار المحكمة في التنفيذ. ومن شأن صدور قرار بعقد المحاكمة في تشيتا، إذا ما أُضيف إلى ما يلقاه فريق المحامين من مضايقات مزعومة، أن يشكل صفة جديدة لحق الرجلين في محاكمة عادلة.

ومضى نقولا داكويرث قائلاً: "يجب نقل الإجراءات القضائية الجزائرية ضد ميخائيل خودوروكوفسكي وبلاتون ليبيديف إلى موسكو طبقاً للقانون والدستور الروسيين، وللمعايير الدولية.

"إن حكم القانون يجب أن يُحترم في هذه القضية، كما في جميع الإجراءات القضائية الجزائرية في روسيا".

واحتتم نيكولا داكويرث بالقول: "يسود تصور لدى محامي المتهمين ولدى العديد من المنظمات الروسية لحقوق الإنسان وغيرها من المحللين بأن ثمة دوافع سياسية تقف وراء عملية المقاضاة الأصلية والتهم الجنائية الجديدة التي أثيرت الآن. وسواء أكان الاتهام قد تم بدوافع سياسية أم لا، فإن الحق في محاكمة نزيهة يظل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية تدعو السلطات الروسية إلى احترامه في جميع القضايا دون تمييز".

**انظر:** روسيا الاتحادية: ينبغي للمحاكمة الجديدة ضد ميخائيل خودوروكوفسكي وبلاتون لبيديف أن تفي بمقتضيات

المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، رقم الوثيقة: EUR 46/052/2007.

<http://web.amnesty.org/library/index/engeur460522007>